



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع الرابع
2021

جدول المحتويات

- الفصل 1- التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة..... 3
- الفصل 2- التطورات الاقتصادية المحلية 6
- الفصل 3- التطورات النقدية وأسواق الأوراق المالية..... 9

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة

1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات

تواصل زخم النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت المملكة العربية السعودية نمواً بلغ 6.8% في الربع الرابع

تباطؤ النمو في الصين والهند بسبب اضطرابات سلاسل العرض ومشاكل القطاع العقاري في الصين

6.9% نمو سنوي في الربع الرابع في الولايات المتحدة و4.6% نمو سنوي في منطقة اليورو، على الرغم من التباطؤ في ألمانيا

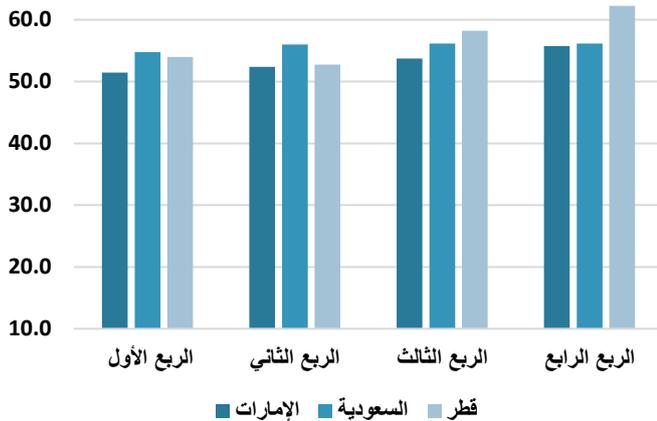
الجدول 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي في الاقتصادات الكبرى (%)

2021				2020	2019	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول			
7.0	2.3	6.7	6.3	3.4-	2.3	الولايات المتحدة الأمريكية
4.6	3.9	14.4	1.1-	6.4-	1.6	منطقة اليورو
5.4	3.5	19	1.7	4.2-	0.9	فرنسا
1.8	2.9	10.4	2.7-	2.3-	0.2	ألمانيا
6.2	3.8	17.3	0.7-	8.9-	0.3	إيطاليا
6.5	7.0	24.6	5-	7.3-	1.2	المملكة المتحدة
4.0	4.9	7.9	18.3	6.5	5.8	الصين
5.4	3.6-	7.6	1.3-	1.1-	1.4-	اليابان**
5.4	8.5	20.3	1.6	0.4	3.3	الهند

المصدر: هيئات الإحصاء الوطنية لكل دولة على حدة.

** اليابان الربع الثالث والربع الرابع محسوب على أساس سنوي (المصدر: مكتب مجلس الوزراء، اليابان).

الرسم البياني 1-1 مؤشر مديري المشتريات في مجموعة مختارة من دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: بلومبرغ.

الاقتصادات المتقدمة

تسارع النمو في الربع الرابع في الولايات المتحدة نتيجة ارتفاع الصادرات وزيادة الاستثمار وتدابير التحفيز المالي غير المسبوق. وفي منطقة اليورو، كان النمو مدفوعاً بعوامل خاصة بكل بلد، مثل ارتفاع الصادرات في فرنسا، وزيادة الطلب المحلي في إيطاليا. ومع ذلك، عانى النمو في ألمانيا من اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، بما في ذلك أنشطة رئيسية مثل صناعة السيارات. وجاء التباطؤ في المملكة المتحدة بسبب ضعف كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري. وفي اليابان، تحول النمو إلى تسجيل معدلات موجبة في الربع الرابع، مدفوعاً بقوة الاستهلاك الخاص بعد انتهاء حالة الطوارئ المرتبطة بكوفيد-19.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

تباطأ النمو في الصين بنحو نقطة مئوية واحدة إلى 4.0% في الربع الرابع من عام 2021، مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك أساساً إلى المشاكل المرتبطة بقطاع العقارات والقيود المفروضة على استهلاك الطاقة واضطرابات الشحن وانخفاض الإنفاق المحلي. وقد كان هذا هو الحال أيضاً في الهند حيث كان النمو في الربع الرابع أبطأ، لكنه ظل مستمراً بفضل نقفات الإدارة العامة والدفاع. وبوجه عام، واجهت البلدان الناشئة والنامية الأخرى صعوبات ناجمة عن ضعف كفاءة نظم الصحة العامة وشبكات الأمان الاجتماعي، في حين أدى تراجع الحيز المتاح للسياسيين المالية والنقدية وفرط أعباء الديون إلى الحد من نطاق استجابة السياسات.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تعكس أرقام مؤشر مديري المشتريات الشهري (PMIs) زخم التوسع الاقتصادي الذي استمر في الربع الرابع على خلفية تدابير التحفيز النقدي والمالي وارتفاع عائدات تصدير الهيدروكربونات. على سبيل المثال، شهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية نمواً بنسبة 6.8% في الربع الرابع مدفوعاً بزيادة 10.8% في الأنشطة النفطية و 5.0% في الأنشطة غير النفطية.

أما بخصوص آفاق النمو الاقتصادي في دولة الإمارات فهي مرتبطة أيضاً بآفاق الصادرات التي تتجه بالأساس إلى دول نجحت في السيطرة على جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، يمكن أن يتعطل النمو لدى شركائنا الاقتصاديين بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا وارتفاع الضغوط التضخمية وأوجه عدم اليقين المحيطة بكوفيد-19.

2-1 التضخم واستجابة السياسة النقدية

رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي إلى 75% والاحتياطي الفيدرالي إلى 0.5% في بداية سنة 2022

تم الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية ثابتة في معظم الاقتصادات المتقدمة في الربع الرابع من 2021، على الرغم من تجاوز التضخم المعدلات المستهدفة

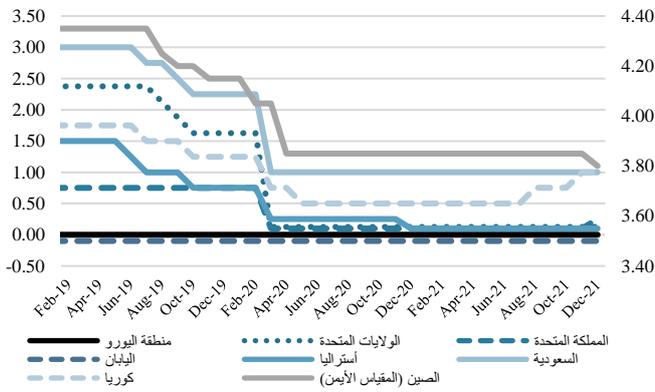
6.7% معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي في الربع الرابع في الولايات المتحدة، بسبب اختناقات العرض وارتفاع الطلب

الرسم البياني 2-1 متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات مختارة (%)



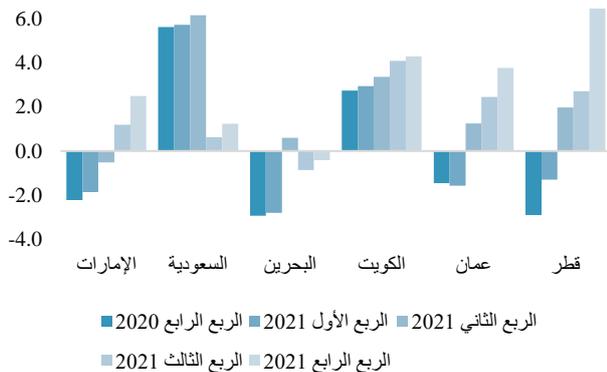
المصدر: بلومبرغ.

الرسم البياني 3-1 أسعار الفائدة الأساسية في اقتصادات مختارة (%)



المصدر: إحصائيات بنك التسويات الدولية.

الرسم البياني 4-1 متوسط تضخم أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي (%) على أساس سنوي



المصدر: بلومبرغ.

الاقتصادات المتقدمة

ارتفع التضخم الكلي بوتيرة سريعة في الاقتصادات المتقدمة متجاوزاً المعدلات المستهدفة لدى البنوك المركزية في معظم اقتصادات مجموعة العشرين. وعلى أساس سنوي، بلغ متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في سنة 2021 6.7% في الولايات المتحدة و4.7% في منطقة اليورو؛ وتشير التوقعات لعام 2022 إلى مزيد من التضخم. وجاء هذا الارتفاع غير المتوقع بشكل أساسي نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب بعد الحجر المنزلي، والزيادة الحادة في أسعار السكن، وارتفاع أسعار الطاقة. وفي هذه الظروف، فإن استمرار سياسات التيسير الكمي (QE) من شأنه المساهمة في تواصل التضخم على المستوى العالمي.

ووسط هذه الضغوط التضخمية، أبتت السلطات النقدية على أسعار الفائدة دون تغيير في الربع الرابع من 2021. حيث حافظت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC) على سعر الفائدة الأساسي المستهدف في الولايات المتحدة الأمريكية في نطاق 0.0-0.25%، ثم قررت زيادته بمقدار 25 نقطة أساس في 17 مارس 2022. وأدت التوقعات بارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة سعر الصرف الفعلي للدولار من 114.1 في سبتمبر 2021 إلى 117.0 في ديسمبر 2021.

وكان بنك إنجلترا استثناءً جديرًا بالذكر في هذا الصدد؛ فبوصول التضخم إلى 4.9% في الربع الرابع من عام 2021، قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها بتاريخ 15 ديسمبر زيادة سعر الفائدة الأساسي بمقدار 15 نقطة أساس إلى 0.25%، في محاولة لمواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة. وأجريت زيادة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس إلى 0.5% في 2 فبراير 2022.

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ظل التضخم في الأسواق الناشئة منخفضًا مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، مسجلًا حوالي 1.8% في الصين و5% في الهند. وكان لارتفاع التضخم العالمي تأثير أقوى على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على واردات السلع الوسيطة والنهائية. فقد ارتفع معدل التضخم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ في قطر ذروته في نهاية الربع ليصل إلى 6.5% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل بين أقرانها.

ويمثل التضخم العالمي المتصاعد مصدر قلق للاقتصادات التي تتسم بالانفتاح مثل الإمارات العربية المتحدة، حيث ينتقل التضخم المستورد في نهاية المطاف إلى الأسعار المحلية مما يؤدي إلى مزيد من التضخم.

1-3 تطورات الأسواق العالمية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

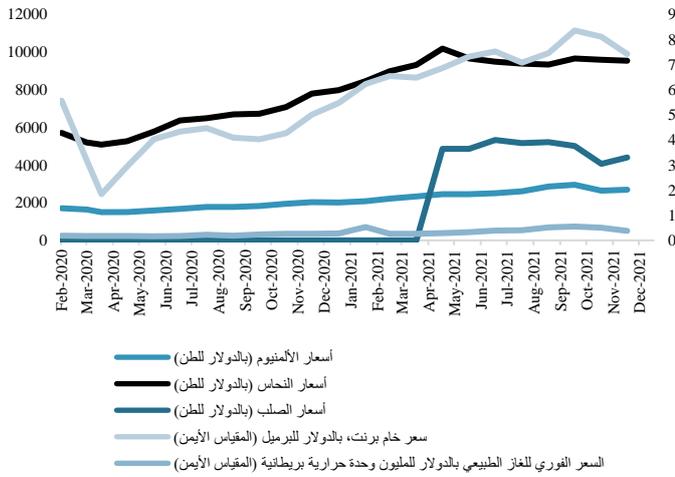
1.4% ارتفاع ربع سنوي في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدرهم في الربع الرابع من عام 2021

6.4% و11.8% زيادة ربع سنوية في الصادرات والواردات غير الهيدروكربونية لدولة الإمارات، على التوالي

8.3% زيادة ربع سنوية في أسعار خام برنت، بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وتزايد عدم اليقين على الصعيد الجيوسياسي

السلع الأساسية

الرسم البياني 1-5: أسعار خام برنت والغاز الطبيعي

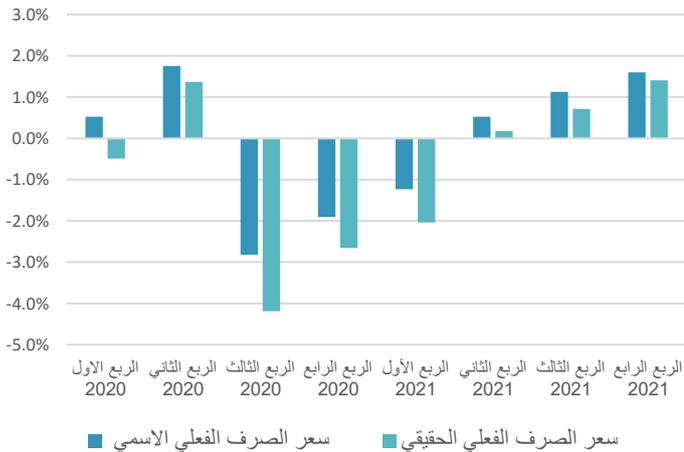


أدى الانتعاش في خدمات النقل والنشاط الاقتصادي بشكل عام إلى ارتفاع سعر خام برنت إلى ذروة بلغت 81.5 دولارًا في أكتوبر قبل أن ينخفض إلى 74.2 دولارًا للبرميل في ديسمبر 2021، مسجلًا زيادة بلغت 8.3% على أساس ربع سنوي في متوسط الأسعار في الربع الرابع. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي إلى ذروة بلغت 5.5 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أكتوبر 2021، قبل أن تنخفض إلى 3.8 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية الربع.

وارتفع سعر الذهب من 1772 دولارًا للأوقية إلى 1808 دولارًا للأوقية خلال الربع الرابع من عام 2022 (أي ارتفاع بنسبة 2.0%)، حيث مازال الذهب يوفّر ملاذًا آمنًا في أوقات التضخم وعدم اليقين. كما ظلت أسعار السلع المرتبطة بالبناء مثل الألمنيوم والفولاذ مرتفعة خلال هذه الفترة.

التجارة الخارجية في دولة الإمارات

الرسم البياني 1-6: ارتفاع/انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية، على أساس ربع سنوي (%)



عاد الارتفاع في أسعار النفط والغاز بالفائدة على المركز الخارجي لدولة الإمارات وإيرادات الموازنة العامة للدولة على الرغم من زيادة تكلفة النقل والضغط على التضخم المحلي. وزاد إجمالي الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات على أساس سنوي بنسبة 29.0% في الربع الرابع من عام 2021. وبالنسبة لمجموعة الشركاء الرئيسيين في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والكويت)، بلغت نسبة الزيادة في الصادرات 10.9%، ما يعزز دور الإمارات كمركز إقليمي للتجارة. أما بالنسبة للهند، فقد كان هناك انخفاض على أساس ربع سنوي بنسبة 13.5%، بعد ارتفاع كبير في الربع السابق، بينما ارتفعت صادرات الدولة غير النفطية إلى الهند على أساس سنوي بنسبة 67.9%.

وارتفعت الواردات في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 11.8%، على أساس ربع سنوي و26.6%، على أساس سنوي، لتلبية احتياجات التعافي الاقتصادي. وبالنسبة للواردات من الصين، شريك الاستيراد الرئيسي لدولة الإمارات، فقد زادت بنسبة 23.1% على أساس ربع سنوي و32.5% على أساس سنوي.

وارتفع متوسط سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم، الذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 1.6% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع، بعد ارتفاع بنسبة 1.1% في الربع الثالث، اتساقًا مع اتجاهات الدولار. أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدرهم، الذي يأخذ في الاعتبار فروق التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، فقد ارتفع بنسبة 1.4% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع.

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

1-2: النمو والتوظيف في دولة الإمارات

82% نسبة أشغال الفنادق في دبي خلال الربع الرابع، مقارنةً بنسب **63%** و**80.6%** خلال الفترة ذاتها في **2020** و**2019**، على التوالي

9.3% نسبة الزيادة على أساس سنوي في إنتاج النفط في دولة الإمارات في الربع الرابع، اتساقاً مع اتفاق أوبك+

7.8% نسبة النمو المقدر السنوي خلال الربع الرابع لسنة **2021** المقدر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، نتيجة تخفيف عمليات الإغلاق وتراجع القيود على حركة النقل الدولي والسفر

الجدول 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%)

2023 متوقع	2022 متوقع	2021 مقدر	2020	2019	
3.3	4.2	2.3	6.1-	3.4	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
3.3	3.9	3.8	6.2-	3.8	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
3.4	5.0	1.4-	6.0-	2.6	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعامي 2019 و2020، وتقديرات وتوقعات المصرف المركزي للفترة 2021-2023.

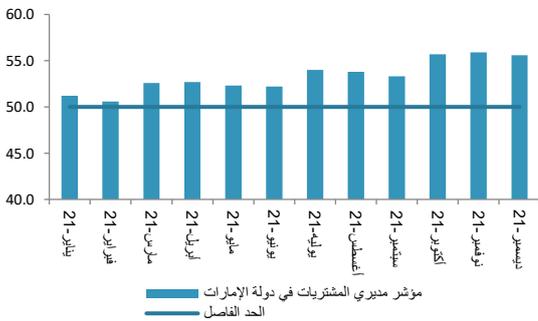
الرسم البياني 1-2: متوسط إنتاج النفط الخام الإماراتي (مليون برميل في اليوم)



نمو إنتاج النفط الخام الإماراتي (%، على أساس سنوي)
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم) - المقياس الأيمن

المصدر: أوبك.

الرسم البياني 2-2: مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات



مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات
الحد الفاصل

المصدر: مؤسسة IHS Markit

محركات نمو الناتج المحلي الإجمالي

تواصل دولة الإمارات ريادتها في احتواء انتشار فيروس كورونا، مما انعكس بالإيجاب على وتيرة التعافي. وفي نهاية الربع الرابع، بلغت نسبة متلقي التطعيم الكامل من السكان المؤهلين 92% بينما حصل 100% منهم على جرعة واحدة على الأقل!

ارتفع إنتاج النفط في الربع الرابع بنسبة 9.3% على أساس سنوي، تماشيًا مع اتفاق تحالف أوبك+. وتم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي على هذا الأساس وإن ظل سلبيًا عند -1.4% في عام 2021.

واصل القطاع غير النفطي اتجاهه الصعودي في الربع الرابع من عام 2021، حيث أدى التخفيف من عمليات الإغلاق والحد من القيود على حركة السفر إلى تعزيز الطلب المحلي والعالمي. وتشير تقديرات المصرف المركزي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الربع الرابع من سنة 2021 قد بلغ 7.8% على أساس سنوي (3.8% لعام 2021).

ارتفع متوسط مؤشر مديري المشتريات المعدل موسميًا في دولة الإمارات بنسبة 11.3% على أساس سنوي في الربع الرابع، محققًا تقدمًا في منطقة التوسع إلى 55.6 في ديسمبر 2021. وتعد هذه القراءة هي الأعلى منذ منتصف عام 2019، وتدعمها المنافع العائدة من معرض إكسبو 2020 والتخفيف من قيود كوفيد-19 التي عززت نشاط السفر والسياحة، وكذلك ارتفاع طلبات التصدير واستعادة الطلب المحلي.

توقعات التوظيف والنمو

انعكس تعزيز الاستثمار الخاص والعام أيضًا على ارتفاع معدلات التوظيف، الذي زاد بنسبة 3.1% على أساس سنوي في ديسمبر 2021. كما ارتفع متوسط الراتب بنسبة 7.8%، وفقًا لبيانات نظام حماية الأجور في المصرف المركزي².

ويقدر المصرف المركزي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنسبة 2.3% خلال عام 2021³. وبالنسبة لعام 2022، حافظ المصرف المركزي على توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي عند 4.2%، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.9% والناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 5.0%.

¹ حسب المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

² يشمل على الموظفين المسجلين في وزارة الموارد البشرية والتوطين وسلطة المنطقة الحرة في جبل علي وبعض الموظفين المعيّنين من قبل المؤسسات المالية المرخصة، إذ لا تشارك السلطة ذات الصلة بالعمل في نظام حماية الأجور.

³ التوقعات قد تخضع للتعديل بسبب ارتفاع عدم اليقين المحيط بكوفيد-19. يتنبأ المصرف المركزي بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام نموذج أحادي المتغيرات حيث يُقَسَّر نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ربع السنوي على أساس سنوي من خلال النمو السنوي المتأخر للإنفاق المالي والائتمان ربع السنوي وأسعار مبيعات العقارات في الإمارات ومؤشر مديري المشتريات والتوظيف. ويتم تقدير توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بناءً على إنتاج الهيدروكربونات وأخذًا في الاعتبار أنشطة القيمة المضافة الأخرى في القطاع. وتبلغ مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي حوالي 70% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

2.3- نسبة التغير السنوي في التضخم في قطاع السكن في الربع الرابع 2021

3.1% زيادة سنوية في أسعار المواد الغذائية في الربع الرابع 2021، بما يتسق مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي

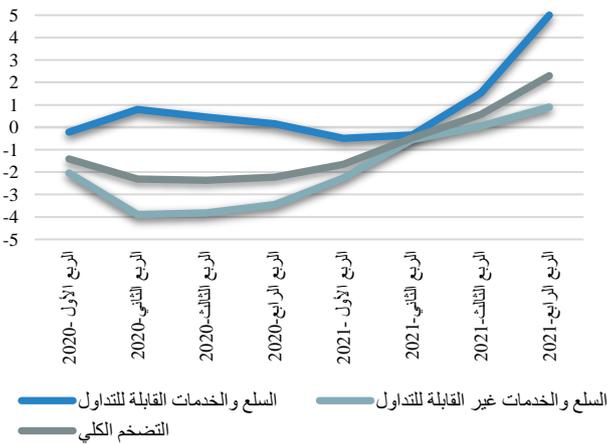
2.3% معدل التضخم على أساس سنوي في دولة الإمارات في الربع الرابع 2021، بسبب تراجع الانخفاض في قطاع السكن وارتفاع تكاليف النقل

الجدول 2-2: متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي، %)

الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	الوزن الترجيحي	التضخم الكلي
2.3%	0.6%	100.0%	التضخم الكلي
3.1%	0.8%	14.3%	الأغذية والمشروبات الغازية
0.8%	0.2%	0.3%	التبغ
0.4%	5.7%	3.2%	المنسوجات والملابس والأحذية
2.9%	4.1%	34.1%	السكن والكهرباء والغاز
1.8%	1.5%	5.6%	الأثاث والسلع المنزلية
0.5%	0.4%	1.4%	الرعاية الطبية
17.0%	11.9%	14.6%	النقل
0.1%	0.1%	5.4%	الاتصالات
8.5%	18.1%	3.2%	الترفيه والثقافة
0.1%	1.2%	7.7%	تعليم
1.9%	0.0%	4.0%	مطاعم وفنادق
11.0%	2.0%	6.3%	سلع وخدمات متنوعة

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 2-3: التضخم الكلي، والتضخم في السلع والخدمات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول (على أساس سنوي، %) في دولة الإمارات



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي.

محركات التضخم

تسارع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك في الربع الأخير من عام 2021، حيث وصل إلى 2.3% على أساس سنوي في المتوسط مقابل 0.6% في الربع الثالث. وكان ذلك نتيجة لزيادة أسعار السلع والخدمات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول على حد سواء.

فقد زادت أسعار السلع والخدمات القابلة للتداول⁴ التي تمثل 34% من سلة استهلاك مؤشر أسعار المستهلك، بنسبة 5.0% في الربع الرابع، إذ تأثرت الزيادة في أسعار الواردات بشدة آثار التضخم العالمي، ولكن تم التخفيف من حدتها من خلال ارتفاع قيمة الدولار وبالتالي الدرهم. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، سجلت أسعار فئة النقل زيادة بنسبة 17.0% على أساس سنوي والتي تعد الأعلى في سلة السلع والخدمات القابلة للتداول.

كذلك ارتفعت أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول، أي السلع والخدمات التي لا يتم تداولها عبر الحدود⁵، التي تمثل 66% من سلة مؤشر أسعار المستهلك، بنسبة 0.9% فقط على أساس سنوي في الربع الرابع. وتراجع التضخم في السلع والخدمات غير القابلة للتداول بفعل انخفاض أسعار مكون السكن بنسبة 2.9% الذي يمثل 34% من سلة مؤشر أسعار المستهلك. وزادت المحركات المتبقية للتضخم على نحو معتدل، مما يدل على بطء تداعيات التضخم العالمي على الأسعار في الدولة.

توقعات التضخم

يتوقع المصرف المركزي أن يتراوح متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك لعام 2022 بين 2% و3% (حوالي 2.5%) مقابل 3.3% في الربع الأول من العام. وسوف تكون المحركات الرئيسية للتضخم هي الارتفاع في أسعار الطاقة والتضخم المستورد التي يتوقع وصولهما إلى مستويات قياسية عالمياً، بالإضافة إلى زيادة الأجور، والانخفاض المتواصل في الإيجارات.

وسوف يستمر احتواء التضخم مع زيادة المعروض من المساكن واستمرار ارتفاع العائد على الاستثمار في هذا القطاع بشكل معقول. ولا تزال المخاطر التصاعدية كبيرة بسبب الحرب في أوروبا، مع احتمال حدوث مزيد من الاضطرابات في أسواق النفط وسلاسل التوريد، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

⁴ وفقاً لحسابات المصرف المركزي، تشمل السلع والخدمات القابلة للتداول الفئات التالية من السلع والخدمات: الأغذية والمشروبات الغازية؛ المشروبات والتبغ؛ المنسوجات والملابس والأحذية؛ الأثاث والسلع المنزلية. وسائل النقل؛ والسلع والخدمات المتنوعة.

⁵ وفقاً لحسابات المصرف المركزي، تشمل السلع والخدمات غير القابلة للتداول الفئات التالية من السلع والخدمات: السكن؛ الرعاية الطبية؛ النقل؛ الاتصالات؛ الترفيه والثقافة؛ التعليم؛ المطاعم والفنادق؛ وسلع وخدمات متنوعة.

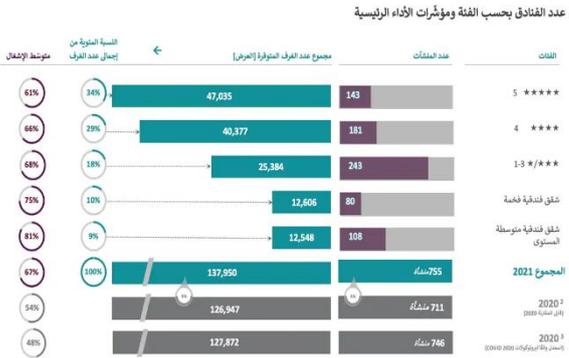
3-2 التحليل القطاعي لأنشطة الإقتصادية

6.2% عائد إيجاري في الربع الرابع
في دبي و6.6% في أبو ظبي

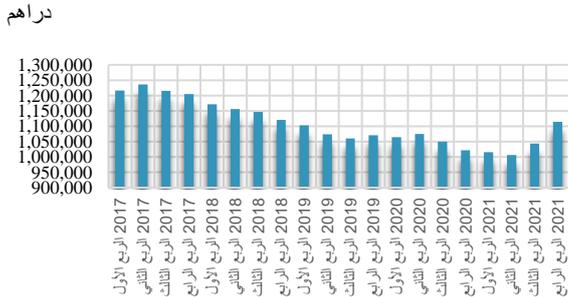
1.4% مكاسب على أساس سنوي في
أسعار العقارات السكنية في الربع الرابع
في أبو ظبي

9.1% مكاسب سنوية في أسعار العقارات
السكنية في الربع الرابع في دبي

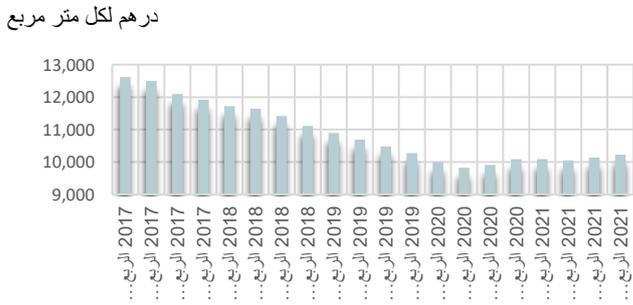
الرسم البياني 2-4: العرض والطلب على السكن



الرسم البياني 2-5: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي



الرسم البياني 2-6: أسعار العقارات السكنية في أبو ظبي



السياحة والضيافة

في الظروف الناتجة عن كوفيد-19، ستكون البلدان التي لديها سيطرة مطمئنة على التلوث المحتمل هي الوجهات المفضلة للمسافرين. وبفضل تعامل دولة الإمارات الفعّال مع اللقاحات والفحوصات، نجحت الدولة في أن تصبح وجهة جذابة في حقبة ما بعد كوفيد-19، كما يتضح من الانتعاش في السياحة والضيافة في الربع الرابع من عام 2021. وتُشير البيانات في دبي إلى انتعاش معدل إشغال الفنادق من متوسط بلغ 63% في الربع الرابع لسنة 2020 إلى 82% في الربع الرابع من سنة 2021، ويُعزى ذلك أيضاً إلى إكسبو 2020 دبي.

العقارات

في الربع الرابع من عام 2021، سجلت أسعار العقارات السكنية، سواء على أساس سنوي أو ربع سنوي، زيادة ملحوظة في أبو ظبي ودبي نتيجة تزايد المبيعات. فوفقاً لدائرة الأراضي والأمالك في دبي، ارتفعت أسعار العقارات السكنية في الإمارة في المتوسط بنسبة 9.1% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2021، بينما انخفضت الإيجارات بنسبة 1.9%. وانخفض العائد الإيجاري الضمني إلى 6.2% في الربع الرابع من عام 2021.

أما في أبو ظبي، فقد ارتفع متوسط سعر المتر خلال أربعة أرباع على التوالي مسجلاً 1.4% على أساس سنوي في الربع الرابع 2021، وفقاً لمؤشر «ريدين» لأسعار السكن. في المقابل، انخفضت الإيجارات بنسبة 1.1% خلال نفس الفترة، مما أدى إلى بقاء العائد الإيجاري ثابتاً عند 6.6% في الربع الرابع.

الاتصالات

شهد حجم الاشتراكات في الهاتف المحمول زيادة قوية في كل من المشغلين «دو» و«اتصالات»، في الربع الرابع من عام 2021، بنسبة 8.9% و4.1% على أساس سنوي، على التوالي. وهذا دليل على تعافي قطاع السياحة وزيادة عدد المقيمين، وهو مؤشر رئيسي لاستهلاك محلي أقوى ونمو اقتصادي مستدام.

المشاريع الإنمائية العملاقة

لعبت المشاريع العملاقة دوراً محورياً في التخفيف من التدايعات السلبية للجائحة وعززت النمو في القطاع غير الهيدروكربوني. وتضمنت على وجه الخصوص متحف المستقبل، ومشروع «البروج 4» لإنتاج 3.3 مليون طن سنوياً من الأوليفينات والمركبات العطرية، وسكة حديد الاتحاد، وتطوير محطة الظفرة للطاقة الشمسية.

الفصل الثالث: التطورات النقدية وأسواق الأوراق المالية

1-3 عرض النقد وأسعار الفائدة

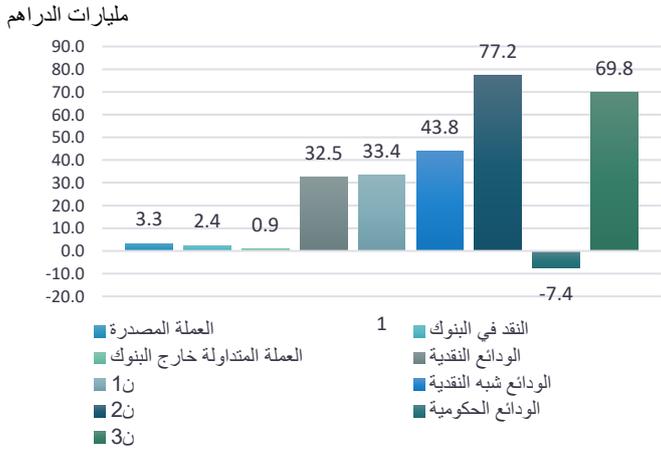
تراجع سعر الفائدة على مبادلات الدرهم لأجل 10 سنوات مقارنة بالسعر نفسه على الدولار الأمريكي من 65.3 نقطة أساس في نهاية الربع الثالث إلى 59.4 نقطة أساس في نهاية الربع الرابع 2021

بلغ الفرق بين سعر الفائدة بين مصارف الإمارات (إيبور) لأجل 3 أشهر وسعر فائدة الإقراض بين مصارف لندن (ليبور) لأجل 3 أشهر 15.5 نقطة أساس في نهاية عام 2021

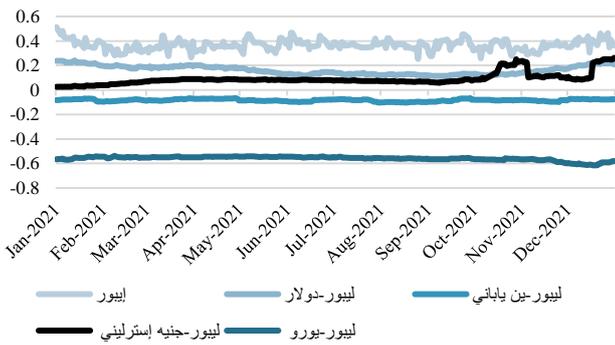
3.9% زيادة ربع سنوية في المعروض النقدي ((ن3)) في الربع الرابع رغم تراجع الودائع الحكومية.

المجاميع النقدية

الرسم البياني 1-3: التغير ربع السنوي في مكونات المجاميع النقدية في الربع الرابع 2021



الرسم البياني 2-3 أسعار فائدة إيبور في دولة الإمارات وأسعار فائدة ليبور (%)



ارتفع المجموع النقدي «ن1»⁶ بنسبة 5.0% على أساس ربع سنوي، ليلعب 701.9 مليار درهم، مدفوعاً بزيادة الودائع النقدية بنسبة 5.6%، في حين زادت العملة المتداولة بنسبة 1.0%. بالإضافة إلى ذلك، زاد المجموع النقدي «ن2»⁷ بنسبة 5.2% على أساس ربع سنوي ليصل إلى 1563.1 مليار درهم، نتيجة لارتفاع الودائع شبه النقدية (55.0% من 2ن) بنسبة 5.4%. وشهد المجموع النقدي «ن3»⁸ نموًا ربع سنوي بنسبة 3.9% ليصل إلى 1856.7 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من عام 2021، على الرغم من انخفاض الودائع الحكومية في البنوك التجارية والمصرف المركزي (16.8% من 3ن).

سعر الفائدة قصير الأجل

ارتفع سعر ليبور على الدولار لأجل 3 أشهر بشكل مطرد من 0.13% في نهاية الربع الثالث من عام 2021 إلى أعلى مستوى له عند 0.22% في الأسبوع الثالث من ديسمبر في ظل التشديد الوشيك المتوقع من الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، ارتفع سعر إيبور لأجل 3 أشهر بوتيرة أبطأ مقارنة بسعر ليبور على الدولار لأجل 3 أشهر، حيث بلغ ذروته عند 0.46% بنهاية العام. ونتج عن هذه التطورات تراجع الفرق بين سعر إيبور لأجل 3 أشهر وسعر ليبور على الدولار لأجل 3 أشهر، حول اتجاه عام هبوطي، من نقطة أساس في سبتمبر إلى 15.5 نقطة أساس في ديسمبر.

أسعار فائدة المبادلات طويلة الأجل⁹

ارتفع سعر فائدة المبادلات لأجل 10 سنوات على الدرهم، (Swap) من 2.16% في نهاية سبتمبر 2021 إلى ذروة بلغت 2.29% في نوفمبر، بينما انخفض الفرق بين سعر الفائدة على المبادلات لأجل 10 سنوات على الدرهم ونظيره على الدولار من 65.3 نقطة أساس في نهاية الربع الثالث إلى 59.4 نقطة أساس في نهاية الربع الرابع من عام 2021.

⁶ العملة المتداولة خارج البنوك + الودائع النقدية.

⁷ 1ن + الودائع شبه النقدية.

⁸ 2ن + الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي.

⁹ بحكم التعريف، تنطوي مبادلات أسعار الفائدة على مبادلة سعر فائدة ثابت بمدفوعات متغيرة مرتبطة بسعر فائدة، والذي غالباً ما يكون سعر فائدة «الليبور».

7.3% زيادة ربع سنوية في الائتمان الممنوح للصناعات التحويلية، نتيجة تحسن سلاسل التوريد واستعادة الطلب

10.1% زيادة ربع سنوية في الإقراض للشركات التابعة للحكومة

1.0% زيادة ربع سنوية في الإقراض، نتيجة الائتمان المحلي للشركات التابعة للحكومة في الربع الرابع

الجدول 1-3: الأصول والائتمان في بنوك الإمارات

مليارات الدراهم	21 ديسمبر	سبتمبر 21-	21 يونيو	البند
3322	3247	3209		إجمالي الأصول
2.3%	1.2%	1.0%		(نسبة التغير ربع السنوي)
1794	1777	1769		إجمالي الائتمان
1.0%	0.4%	0.9%		(نسبة التغير ربع السنوي)
1619	1602	1596		الائتمان المحلي
1.0%	0.4%	0.4%		(نسبة التغير ربع السنوي)
236	245	246		الحكومة
3.8-	0.2-	2.7-		(نسبة التغير ربع السنوي)
245	223	224		الشركات التابعة للحكومة
10.1	0.4-	3.9		(نسبة التغير ربع السنوي)
1121	1119	1113		القطاع الخاص
0.1%	0.6%	0.6%		(نسبة التغير ربع السنوي)
17	15	14		المؤسسات المالية غير المصرفية
14.3%	8.9%	16.7-		(نسبة التغير ربع السنوي)
175	174	174		الائتمان الأجنبي
0.4%	0.3%	5.5%		(نسبة التغير ربع السنوي)

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
ملحوظة: البيانات اعتباراً في نهاية الفترة. بيانات ديسمبر أولية.

الجدول 2-3: الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي

مليارات الدراهم	ديسمبر 2021	سبتمبر 2021	النشاط الاقتصادي
1619	1602		المجموع
1.1%	0.4%		(نسبة التغير ربع السنوي)
16.4	15.2		ومنهما:
7.9%	0.4-		التعدين واستغلال المحاجر
82	76.7		(نسبة التغير ربع السنوي)
7.3%	2.7%		الصناعة التحويلية
28.1	28.7		(نسبة التغير ربع السنوي)
2.0-	0.7-		الكهرباء والغاز والمياه
327	327.8		(نسبة التغير ربع السنوي)
3.7-	1.2%		البناء والعقارات
131.5	136.5		تجارة
3.7-	0.7-		(نسبة التغير ربع السنوي)
86.4	80.6		النقل والتخزين والاتصالات
7.3%	3.1-		(نسبة التغير ربع السنوي)
157.8	143.0		جميع البنود الأخرى
10.4%	4.0-		(نسبة التغير ربع السنوي)

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
ملحوظة: البيانات اعتباراً في نهاية الفترة. بيانات ديسمبر أولية.

هيكل القطاع المصرفي

ارتفع عدد البنوك التجارية المرخصة بواقع بنكاً واحداً ليصل العدد إلى 59 بنكاً في الربع الرابع من عام 2021، تضم 22 بنكاً وطنياً و37 بنكاً أجنبياً (بما في ذلك 10 بنوك استثمار). علاوة على ذلك، انخفض عدد فروع البنوك الوطنية بواقع ثمانية بنوك مقارنة بالربع السابق ليصل العدد إلى 513 في نهاية الربع الرابع 2021. وارتفع عدد موظفي البنوك بواقع 738 موظفاً مقارنة بالربع الثالث (2.3%) على أساس ربع سنوي) إلى 33491 موظفاً في نهاية ديسمبر، مما يعكس انتعاش النشاط المصرفي.

ودائع البنوك

ارتفع إجمالي ودائع البنوك بنسبة 2.8% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع، بينما زادت ودائع المقيمين (88.4% من إجمالي الودائع) بنسبة 3.9%، ويرجع ذلك أساساً إلى القطاع الخاص. في الوقت نفسه، انخفضت ودائع القطاع الحكومي بنسبة 3.3% على أساس ربع سنوي، وتراجعت ودائع غير المقيمين (11.6% من إجمالي الودائع) بنسبة 5.0%.

أصول البنوك والائتمان المصرفي

ارتفع إجمالي الأصول في الربع الرابع بنسبة 2.3% على أساس ربع سنوي مدفوعاً بزيادة احتياطيات البنوك لدى المصرف المركزي (9.3%)، وضع الائتمان (18.0%) وإجمالي الائتمان (1.0%). بينما زاد الائتمان المحلي بنسبة 1.0%، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة الإقراض للشركات التابعة للحكومة بنسبة 10.1%. ومن حيث الإقراض للقطاعات في الاقتصاد المحلي، جاءت أعلى زيادة على أساس ربع سنوي في الإقراض لقطاع التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 7.9%، يليها قطاع الصناعات التحويلية (7.3%)، ثم النقل والتخزين والاتصالات (7.3%).

مسح ثقة الائتمان

كما هو موضح في «مسح ثقة الائتمان» الذي أجراه المصرف المركزي للربع الرابع من عام 2021، على الرغم من التشديد المعتدل لمعايير الائتمان، فقد ازدادت الرغبة في الائتمان والطلب على القروض، لا سيما الطلب على القروض التجارية للشركات الكبرى. علاوة على ذلك، بلغ الطلب على القروض الشخصية أعلى مستوياته في سبع سنوات وزاد توافر الائتمان بسبب تيسير المقرضين لمعايير الائتمان على نحو معتدل.

42.9 نقطة أساس و 92.1 نقطة أساس
علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في أبو
ظبي ودبي، على التوالي

10.3% و 12.3% مكاسب في الربع
الرابع في مؤشر أسعار الأسهم في سوق
أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي
المالي، على التوالي

17.2% متوسط كفاية رأس المال لدى
البنوك

الجدول 3-3: مؤشرات السلامة المالية لدولة الإمارات

ديسمبر 2021	سبتمبر 2021	يونيو 2021	
77.3%	77.9%	77.7%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة (ASRR)
19.6%	18.4%	18.3%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة (ELAR)
17.2%	17.7%	17.5%	نسبة كفاية رأس المال (CAR)
16.1%	16.5%	16.3%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.2%	14.7%	14.5%	نسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول (CET 1)

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
ملحوظة: البيانات اعتباراً من نهاية الفترة. بيانات ديسمبر أولية.

الجدول 4-3: الإمارات - أسواق الأوراق المالية

الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021		
10.3%	12.6%	نسبة التغير ربع السنوي	* مؤشر أسعار الأسهم
1626	1381	مليار درهم	* القيمة السوقية
17.8%	18.2%	نسبة التغير ربع السنوي	** قيمة التداول
118	86	مليار درهم	* مؤشر أسعار الأسهم
37.5%	2.0-	نسبة التغير ربع السنوي	* القيمة السوقية
12.3%	1.2%	نسبة التغير ربع السنوي	** قيمة التداول
410	391	مليار درهم	
4.7%	1.0%	نسبة التغير ربع السنوي	
32.2	9.8	مليار درهم	
227.5%	24.3-	نسبة التغير ربع السنوي	

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.
ملحوظة: * يشير إلى نهاية الفترة.
** يشير إلى القيمة خلال الربع بأكمله.

الجدول 5-3: الإمارات العربية المتحدة - مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (نقطة أساس)

2021			
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
42.9	41.9	42.9	44.7
92.1	90.4	93.5	107.8

المصدر: بلومبرغ.
ملحوظة: متوسط الربع.

المؤشرات المالية

تدل مؤشرات السلامة المالية على أن البنوك العاملة في دولة الإمارات لديها احتياطات سيولة كافية. فقد زادت الأصول السائلة المؤهلة¹⁰، كنسبة من إجمالي الخصوم¹¹، إلى 19.6%، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية البالغ 10%، مما يشكل احتياطي سيولة كافياً للنظام المصرفي.

وبلغ إجمالي الأصول السائلة للبنوك في نهاية الربع الرابع من عام 2021 ما قيمته 529.3 مليار درهم، بزيادة نسبتها 9.1% على أساس ربع سنوي. وبشكل عام، ظل النظام المصرفي الإماراتي يتمتع بمستوى جيد من رأس المال، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 17.2%، ونسبة الشق الأول من رأس المال 16.1%، ونسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول (CET 1) 14.2%¹².

أسعار الأسهم

ارتفع مؤشر أسعار أسهم سوق أبو ظبي للأوراق المالية في الربع الرابع بنسبة 10.3% على أساس ربع سنوي، بينما ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 12.3%. وتُعزى هذه الزيادة إلى الطلب القوي، ومعنويات السوق الإيجابية، الأمر الذي يتسق مع أسواق الأسهم العالمية التي ارتفعت أيضاً خلال الربع الرابع.

مبادلات مخاطر الائتمان (CDS)

شهدت مبادلات مخاطر الائتمان زيادة طفيفة في الربع الرابع من عام 2021. وبالنسبة لحكومة أبو ظبي، زادت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان بمقدار 1.0 نقطة أساس إلى 42.9 نقطة أساس. وتعد هذه أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، الأمر الذي يمكن تفسيره بقوة المركز المالي للإمارات وصناديق الثروة السيادية لديها. في غضون ذلك، ارتفعت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان السيادية في دبي بشكل طفيف بمقدار 1.7 نقطة أساس لتصل إلى 92.1 نقطة أساس، ولا تزال عند مستويات منخفضة نسبياً.

¹⁰ تشمل الأصول السائلة المؤهلة الاحتياطات الإلزامية التي يفرضها المصرف المركزي، وشهادات الإيداع، والأذونات النقدية التي تحتفظ بها البنوك لدى المصرف المركزي بالإضافة إلى السندات الحكومية المرجحة بمخاطر صفرية ودوين القطاع العام والنقد في البنوك.
¹¹ إجمالي الأصول في الميزانية العمومية ناقصاً (رأس المال والاحتياطات + جميع المخصصات باستثناء مخصصات استحقاقات الموظفين + إعادة التمويل + القروض / الودائع المساندة).
¹² يبلغ الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية لنسبة كفاية رأس المال 13% (10.5% حد أدنى للكفاية و 2.5% احتياطي للحفاظ على رأس المال)، و 8.5% للشق الأول، و 7% نسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول.

المقر الرئيسي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ص.ب. 854 أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة		
فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة دولة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي دولة الإمارات العربية المتحدة
	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين دولة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة دولة الإمارات العربية المتحدة

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504

البريد الإلكتروني: communications@cbae.gov.ae

ص.ب. 854

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة